# البناء المؤسسي وتأثيرهُ على الدولة الرخوة

الباحث

بهاء عبد الكريم طاهر

المستخلص

يعالج البحث مفهوم الدولة الرخوة والمفاهيم المقاربة وخصائصها وفقا لطروحات غونار ميردل في سبعينيات القرن الماضي، والدولة الرخوة هي الدولة التي لا تطبق القانون ليس لعجز القانون أو لوجود ثغرات فيه، وإنما لرغبة النخبة المسيطرة التي لا تبالي بالقانون لما لديها من أموال وحصانة تحميها ، ولأن صغار الموظفين يتلقون الرشاوى للتغاضي عن تطبيق القانون، ويكون الفساد مستشريا في هذه الدولة و ظاهرة عامة، وهذا يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الذي يكون معتمدا بشكل كلي على الخارج في تغطية احتياجات الدولة، فهناك علاقة تبادلية ما بين الفساد ورخاوة الدولة، إضافة إلى أنها تؤدي إلى الانقسام المجتمعي الحاد وبروز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وبالتالي ضعف الانتماء الوطني، وهذا ما يهدد الأمن والسلم الاجتماعي للدولة ويجعلها في خطر الانهيار أمام أي منزلق أو مطب تتعرض له.

Institutional Building and Its Effect on the Soft-State

Extract

The research deals with the concept of the soft state and the converging concepts and their properties according to the propositions of Gunnar Myrdal in the seventies of the last century. The soft state is the state that does not apply the law not because the law is impotent or the presence of gaps, but rather it is not applied due to the desire of the dominant elite that is indifferent to the law because of its money and immunity that protects it and the young or The employees receive bribes to overlook the application of the law, and corruption is rampant in this country and it is a good feature and a general phenomenon, and this leads to the collapse of the economy, which is completely dependent on the outside to cover the inability to cover its needs. There is a reciprocal relationship between corruption and the laxity of the state, in addition it leads to severe societal division and the emergence of sub-identities at the expense of national identity and thus weakening of national affiliation.

**Keywords**:

**المقدمة:**

إن المؤشرات الدالة على الدولة الرخوة تحتاج لفترات زمنية طويلة لكي تظهر وتعبر عن حالة فشل واضحة. إلا أنها في أطوار نموها، تعتبر أبرز المحفزات الكامنة للفشل والتي تعبر عن نفسها في النهاية في شكل تدهور الوضع الأمني. كما إن دمج المؤشرات الدالة على فشل الدولة مثل الفساد والصراعات وغياب الشفافية والتضخم ومعانات الأقليات، أدى إلى وجود حالة من التداخل بين المؤشرات، مما يزيد من احتمالات الاعتماد على قدر من الانتقائية عند تصنيف الدول. وتختلف حال فشل الدول بين دولة وأخرى وبين حالة وأخرى ، إذ إنّ هناك دولًا ضعيفة إلى حد الفشل على شكل الصومال وأفغانستان، فيما هناك دولٌ أطلق عليها صفة الفشل وهي بعيدة منها كلّ البعد، وهذا ما يشير إلى وجود مخطّطات معدّة سلفًا لتحويلها إلى دولٍ فاشلة، وذلك عبر استخدام وسائل مختلفة، لتأليب الرأي العام المحلي والدولي ضدّها، منها الضخ الإعلامي المركّز بمختلف آلياته وأساليبه.

تغطي المؤشرات الموضوعية لقياس فشل الدول جوانب متعددة مما يضمن سهولة وصف أي دولة بالفاشلة مع اختلاف درجات الفشل. ذلك الأمر الذي أدى إلى تسييس المفهوم والحيادية عن معناه الأكاديمي

أو التنموي، واعتبرته الدول ذات المصلحة مدخلًا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المهمشة والضعيفة بما يحقق مصالح القوى الكبرى بصرف النظر عن المصلحة الوطنية لشعوب الدول التي تصنف على أنها فاشلة.

فإن المعايير والأسباب لتصنيف الدول بالفشل تتفاوت من دولة إلى أخرى ، فإن بعض المعايير تغيب في ديمقراطيات عريقة، أما في دول العالم الثالث فعدد كبير من معايير الفشل ينطبق عليها. يأتي فشل الدول على أصعدة متوازية، لا يمكن الإمساك بأيهما السبب وأيهما النتيجة، بمعنى أنه يمكن للفشل على الصعيد الاجتماعي أن يكون مسببًا لفشل على الصعيد الاقتصادي، وعليه تفشل المؤسسات السياسية في تدارك الفشل المترتب على الصعيدين السابقين، لتتصاعد احتمالات تدخل قوى خارجية في الدولة. وقد تبدأ دائرة الفشل بالعكس، بحيث تكون العوامل الخارجية هي نقطة البداية في حلقة الفشل، فإمّا أن تتسبب العوامل الخارجية فيه، أو أن تُعَزّز عوامل الفشل الكامنة داخل الدولة فتظهر أعراضها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسساتية، وتعد هذه النظرة نظرة واسعة فضفاضة تتضمن جوانب ومجالات متعددة ومتشابكة مما يضمن الحكم بالفشل على أي دولة، وهو بذلك يصبح لفظًا تحكميًّا غير موضوعي، مما دفع إلى تصميم مؤشرات قابلة للقياس تستطيع تقديم صورة أكثر تفصيلًا لحالة الفشل تسمح بالحكم على شكل ودرجة ونمط الفشل الذي تعاني منه كل دولة.

ويعتبر الاستقرار المؤسساتي والاقتصاد شرطًا ضروريًا من أجل التنمية والنمو، وهذا يعتمد بشكل كبير على طبيعة النظام السياسي؛ ففي النظم الديمقراطية تتمتع المؤسسات بالاستقرار وبعيدة عن مصالح الحكومة، وتعمل وفق ضوابط قانونية وتهدف إلى تحقيق أهداف الدولة ضامنة في ذلك استقرارها السياسي والاقتصادي ومحققة أمنها الاجتماعي والثقافي، أما في الدول ذات النظم الدكتاتورية فإن المؤسسات تكون خاضعة إلى السلطة السياسية وتعمل على تحقيق أهدافها، وهذا ما يدفع إلى الحد من دورها في بناء المجتمع.

**إشكاليّة البحث /** سيعالج البحث إشكالية ومعضلة محددة، متعلقة بطبيعة العلاقة التأثيرية ما بين المؤسسات والاستقرار ونجاح الدولة وعدم تحولها إلى دولة رخوة

**وهذه المعضلة تطرح عدة تساؤلات، منها:**

ما مفهموم الدولة الرخوة

وماهي سماتها

وما تأثير البناء المؤسسي في الدولة الرخوة

**فرضية البحث /** تدور الفرضية حول (( إن للمؤسسات دورا كبيرا في بناء الدولة والحفاظ على كيانها وأركانها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وبالتالي تحقيق الدولة الناجحة))

اتبعت الدراسة منهج التحليل النظمي .

## المطلب الأول. الإطار المفاهيمي

## أولًا. مفهوم الدولة الرخوة

طرح عالم الاقتصاد والحقوق والاجتماع السياسي السويدي "غونار ميردل في سنة 1970م"، نظرية الدولة الرخوة، وبحسب هذه النظرية يرى "ميردل" أن كثيرًا من بلاد العالم الثالث يعاني من خضوعه لما أسماه بالدولة الرخوة، وأن هذه الدول الرخوة تكاد تكون هي سر البلاء العظيم، وسببًا أساسيًا من أسباب استمرار الفقر والتخلف.

تعريف الدولة الرخوة: وبحسب هذه النظرية يرى "ميردال" أن كثيرًا من بلاد العالم الثالث يعاني من خضوعه لما أسماه بالدولة الرخوة، وأن هذه الدول الرخوة تكاد تكون هي سر البلاء العظم، وسببًا أساسيًا من أسباب استمرار الفقر والتخلف.

ويقصد بالدولة الرخوة، الدولة التي تصدر القوانين ولا تطبقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأن لا أحد يحترم القانون، الكبار لا يبالون به، لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه، والصغار يتلقون الرشاوي لغض البصر عنه"، أما الفقراء الذين لا مال لهم ولا رشاوى فيتم ضبطهم بواسطة أساليب جديدة/قديمة من القمع والتهم. وأن الدولة الرخوة هي دولة عاجزة عن توفير المنافع الأساسية وعجزها عن ممارسة السلطات وتصبح غير قادرة عن توفير المنافع الإيجابية لشعبها

كما عرفت على أنها: الدولة التي تكون قوانينها معطلة ويتم تفعيل تلك القوانين من أجل تحقيق مصلحة جهة سياسية معينة على حساب مصلحة المجتمع، أو هي الدولة التي يتم وضع قوانينها على وفق مصلحة الدول الاستعمارية وبما يتنافى ومصلحة المجتمع، أو هي الدول التي تكون قوانينها معطلة وتصبح نافذة المفعول في وقت تحقيق مصلحة الجهات العليا فقط[1]

كما أن رخاوة الدولة تشجع على الفساد، وانتشار الفساد يزيدها رخاوة، والفساد ينتشر من السلطتين التنفيذية والسياسية إلى التشريعية، حتى يصل إلى القضاء والجامعات، صحيح أن الفساد والرشوة موجودان بدرجة أو أخرى في جميع البلاد، ولكنهما في ظل الدولة الرخوة يصبحان نمط حياة.

ويقدم "ميردال" وصفا للطبقة الحاكمة التي تتكون في هذه الدولة، فهي تجمع من أسباب القوة ما تستطيع بها فرض إرادتها على سائر فئات المجتمع، وهي وإن كانت تصدر قوانين وتشريعات تبدو كأنها ديمقراطية في ظاهرها، فإن لهذه الطبقة من القوة ما يجعلها مطلقة التصرف في تطبيق ما في صالحها وتجاهل ما يضر بها، وأفراد هذه الطبقة لا يشعرون بالولاء لوطنهم بقدر ما يدينون بالولاء لعائلاتهم أو أقاربهم، أو عشائرهم ومحاسبيهم[2]، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية يمكن تطبيقها بنسبة كبيرة على العديد من الدول الآسيوية والدول الإفريقية (العربية)، لأنها تجمع بين ترسانة قانونية متقدمة من جهة، ومن جهة أخرى تحتض في أركانها ما أصبح يسمى بـ (الفساد الكبير).

---

[1] .سلمى عبد الرحيم عبد الحسن الشمري: الدولة الرخوة وفراغ السلطة في الدول العربية بعد عام 2010(سوريا وليبيا أنموذجًا)، أطورحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2020، ص9.

2 . أحمد فهمي، مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر مراحلها، سيناريوهات المستقبل ، ط1، مصر: مكتبة طريق العلم،2012، ص27.

## ثانيًا. المفاهيم المقاربة للدولة لمفوهم الدولة الرخوة

عند دراسة أي ظاهرة من ظواهر الأنظمة السياسية أو أي مفهوم من المفاهيم السياسية لا بُدَّ من دراسة مفاهيم أخرى من الممكن أن تلتقي معها في المعنى ومن هذه المفاهيم هي :

1. الدولة المنهارة : وهي صورة من الدولة الفاشلة، إذ تنهار بنية الدولة وسلطتها وقوانينها ونظامها السياسي، وينبغي إعادة تركيبها إذ إن انهيار هياكل الدولة سواء من خلال الهزيمة على يد قوة خارجية أو نتيجة الفوضى الداخلية مما يؤدي إلى فراغ السلطة السياسية[3].
2. الدولة المارقة : وهي أخطر من الدولة الفاشلة كون الدولة الفاشلة تظر بشعبها فقط و لا تسعى إلى الإضرار بالمجتمع الدولي، أما الدولة المارقة فهي تظر شعبها وبشعوب المجتمع الدولي وتولد وتدعم الإرهاب .
3. الدولة الفاشلة : وهي الدولة العاجزة عن تقديم الخدمات المجتمعية في الداخل وفي الخارج فهي مقيدة في سياستها أثر تعرضها لعقوبات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.
4. الدولة المتعثرة : الدولة التي تعاني من عجز في أداء وظائفها الأمنية والإنمائية ولا تمتلك رقابة فاعلة في الحفاظ على أمن حدودها وأراضيها.
5. الدولة العميقة: تعبر عن التحالف الذي يجمع بين بنيات الدولة المختلفة مركب سياسي واقتصادي وإعلامي وأصحاب الأموال يجمعهم هدف واحد هو الإبقاء على مصالحهم وامتيازاتهم الخاصة وابعادهم عن أي محاسبة قانونية وسياسية[4].

## ثالثا.خصائص الدولة الرخوة

تتميز الدولة الرخوة أو الفاشلة بالعديد من الخصائص، وعليه سنحاول توضيح بعضها في سياق موضوعنا محل الدراسة، ومن بين هذه الخصائص نذكر:

1. ارتباط مصالح النخب السياسية فيها بالمؤسسات الدولية.

2. الاستبداد السياسي و عدم احترام حقوق الإنسان.

3. وجود نخبة فاسدة تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية أولًا واستشراء الفساد بكافة أشكاله، ونهب المال العام، والتهرب الضريبي.

4. تفشي الفقر والتخلف لغياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وضعف التنمية أو غيابها.

---

3 . محمد نسيب أوجونومراد اصلان، نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط منظور دستوري حول العراق وأفغانستان، ط1، دراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 132، 2014، ص13-14.

4 . للمزيد من التفاصيل انظر: سلمى عبد الرحيم، مصدر سبق ذكره، ص12.

5. عدم احترام القانون، وضعف ثقة المواطنين بالقوانين، فمع وجود منظومة قانونية متقدمة إلا أنها تبقى من دون تطبيق، إلا في حالات محددة حيث يمكن استخدامها لمعاقبة مناهضي الفساد، أو المطالبين بحقوقهم، أو المجرمين و اللصوص من الطبقات المسحوقة وحسب.

6. انهيار البنية التعليمية.

7. تراجع مكانة وهيبة الدولة داخليًا وخارجيًا.

## المطلب الثاني : المراحل التي تمر بها الدولة ومؤشرات تصنيف الدول الرخوة

### أولًا.المراحل التي تمر فيها الدول في طريقها للانهيار

حدد "روبرت روتبرج عام 2002" ، المراحل التي تمر فيها الدول في طريقها إلى الانهيار بثلاث مراحل: الدولة الضعيفة، الدولة الفاشلة أو الهشة، والدولة المنهارة. لكن الفرق بينهما التراتب الزمني، إذ الدولة الضعيفة في حال تنامي التدهور والضعف يمكن أن تتحول بمرور الزمن إلى دولة فاشلة، والأخيرة في حالة ديمومة الفشل يمكن أن تتجه نحو الانهيار. لكن يبقى الفرق بين الدولة الفاشلة والدولة المنهارة، هو أن الأولى تعني وجود سلطة سياسية لكنها تعاني من أزمات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية، أما الثانية فتعني انهيار السلطة السياسية[5]. وباختصار، فالمراحل هي: المرحلة الأولى: الدولة الضعيفة. المرحلة الثانية: الدولة الفاشلة. المرحلة الثالثة: الدولة المنهارة.

#### 1. الدولة الضعيفة

تعرف الدولة الضعيفة بأنها الدولة التي تقوم بوظائفها بشكل أقل فاعلية على المستوى العادي لنشاط مؤسسات الدولة، وتواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية، وتتلقى مساعدات دولية، وتتحقق فيها بعض ملامح الدولة الفاشلة، لكن الدولة لم تفقد السيطرة على حدودها، وتكون فيها الحكومة المركزية ضعيفة القدرة على التحكم في النظام العام داخل أراضيها، ضعف مزمن في بنية الدولة لأسباب جغرافية أو اقتصادية، أو دولة قوية تمر بمرحلة ضعف بسبب أخطاء إدارية، أو استبداد، أو فساد وطمع من النخب الحاكمة، أو عدوان خارجي، تشهد الدول الضعيفة توترات طائفية، أو عرقية، سياسية عميقة لم تتحول بعد إلى حرب أهلية، البنية التحتية ضعيفة ومتدهورة. ويضرب الإهمال والفساد المرافق الحيوية، مثل: التعليم، والصحة، والكهرباء والطاقة، والمواصلات العامة، والاتصالات. قد تكون هذه الخدمات جيدة في المدن الكبرى، لكن الأقاليم البعيدة عن المركز والمناطق الريفية لا تتمتع بخدمات ملائمة، حكم القانون يكون شكليا فقط، حكم الفرد، تقع العديد من الدول ذات المظهر القوي في تصنيف الدول الضعيفة بسبب حكم الفرد، وغياب الفرص السياسية المتاحة للمواطنين. وقمعها المستمر للمعارضة، وإغلاق المجال السياسي، تتمتع الدولة بسيادة على أراضيها، قد تكون

---

5 . روبرت روتبرج (2002)، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، فصلية واشنطن، ترجمة أشرف راضي، صحيفة البيان الإماراتية، بتأريخ 2002/9/11، متاح على الرابط:
https://muse jhu.edu/login?auth=0&type summary&url=/journals/washington_quarterly/v025/25.3rotberg.htm

الأوضاع الاقتصادية فيها جيدة لفئة من المواطنين، لكن هناك إهمال لفئات واسعة من المواطنين في الاحتياجات الأساسية مثل الطعام، والماء، والصحة[6].

## 2. الدولة الفاشلة

هناك سمات (صفات) عامة للدولة الفاشلة أو توصف بها ويمكن إيجازها بما يلي:

وجود سلطة سياسية تعاني من مشكلات أمنية واقتصادية واجتماعية مع احتفاظها بالصفة القانونية ككيان سيادي، لكنها فقدت القدرة على ممارسة وظائفها الداخلية والخارجية، كما أنها عاجزة عن تطبيق القوانين الداخلية وتنفيذ قواعد القانون الدولي، ومؤسسات الدولة ضعيفة ومعطوبة، فقدان السلطة القائمة قدرتها في السيطرة الفعلية على جزء كبير من أراضيها، فقدان السلطة احتكارها لحق الاستخدام المشروع للقوة على أراضيها، فقدان السلطة لشرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها، غير قادرة على حماية مواطنيها، وتستخدم القوة لقمع مواطنيها وإرهابهم، قدرة ضعيفة أو متلاشية على تلبية حاجات المواطنين ورغباتهم، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، عجز الدولة على التفاعل مع الدول الأخرى على المستوى الدولي، تأكل شرعية النظام الحاكم وشرعية الدولة، ويصبح المواطنون أقل ولاء للدولة وأكثر ولاء للجماعات العرقية أو العشائر التي ينتمون إليها، تواجه قوات الدولة من الجيش والشرطة انتفاضات مسلحة تقودها حركة معارضة أو أكثر. وحروب أهلية لأسباب عرقية، أو دينية، مذهبية، أو اجتماعية، تعادي الدولة الفاشلة جزءًا من أقاليمها وتفرض قمعًا شديدًا على أقاليم بعينها بدوافع عرقية أو اجتماعية، ازدياد العنف الجنائي المرتبط بالجريمة، إذ تمارس الدولة الفاشلة ذاتها جريمة منظمة ضد مواطنيها، بنية تحتية مدمرة، لا تقدم خدمات الطرق والمواصلات، والاتصالات، والصرف الصحي، والكهرباء، والمياه بشكل ملائم أو حتى منتظم. وكذلك تدهور الخدمات التعليمية والصحية، انتشار الفساد بصورة كبيرة، عجز الدولة عن تقديم فرص اقتصادية للمواطنين ومؤشرات ضعيفة للناتج المحلي ونصيب الفرد منه، وارتفاع التضخم بشكل صارخ، وفقدان السيطرة على العملة المحلية والقطاع المالي.

## 3. الدولة المفككة أو المنهارة

حدد "روبرت روتبرج" سمات وخصائص الدولة المنهارة:

- أنها شكل متطرف للدولة الفاشلة، وتتميز بغياب تام للسلطة وتصبح الدولة مجرد تعبير عن كيان جغرافي بدون شرعية داخلية أو خارجية، يسود فيها انعدام الأمن وتنتشر تجارة الأسلحة والمخدرات، وتظهر ميليشيات مسلحة تسيطر على مناطق داخل الدولة. وانهيار السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية والأمنية. والدولة غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن، وغير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية، وعاجزة عن السيطرة على جزء كبير من إقليمها.

6 . رنا أبوعمرة: تعثر انتقالي: أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدول الفاشلة، مجلة السياسة الدولية، بتأريخ (4-8-2013 ), تم الزيارة بتأريخ 2021/6/17، متاحة على الرابط : http://www.siyassa.org.eg/News/3220.aspx .

**ثانيًا. مؤشرات تصنيف الدولة الرخوة**

**أ. المؤشرات السياسية والأمنية:**

1. افتقاد نظام الحكم لشرعيته ومصداقيته ويدلل على ذلك العديد من المظاهر، كتزايد اتهام النخبة الحاكمة بالفساد والتربح، وارتفاع نسبة مقاطعة الانتخابات والتشكيك في نتائجها، والقيام بالتظاهرات وكثرة الاعتصامات المدنية. بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الهروب من الخدمة العسكرية، وتزايد الهجمات المسلحة، وتنامي أشكال تضييق النخبة على النقابات والمؤسسات الأهلية.
2. زيادة حدة تدهور قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة بما يعني تراجع دورها الأساسي في خدمة الشعب. واقتصار النخبة الحاكمة على تقديم الخدمات بما يصب في مصلحة جماعة بعينها والنخبة الحاكمة والمؤسسة العسكرية والمؤسسات السيادية ذات المصلحة.
3. تعطيل أو تعليق تطبيق حكم القانون وانتشار ممارسات انتهاك حقوق الإنسان.
4. ظهور حالة من الازدواجية الأمنية، وتتمثل في وجود نخبة من رجال الأمن غير خاضعين للمحاسبة، أو ميليشيات تدعم النظام الحاكم، أو ميليشيات للمعارض. وهو ما يشار إليه بوجود دولة داخل دولة.
5. تصاعد الانشقاقات داخل النخب السياسية (الحكومة، الأحزاب، المجتمع المدني، الحركات الاجتماعية).
6. تزايد حدة التدخل الخارجي من جانب دول أو فاعلين من غير الدول. وقد يكون التدخل من قبل المانحين خاصة إذا كان هناك جماعة مستفيدة من الدعم والمساعدات الخارجية.

**ب. المؤشرات الاقتصادية:**

1. عدم انتظام معدل التنمية الاقتصادية، وعدم المساواة في توزيع فرص التعليم والعمل، مما ينتج عنه تصاعد النزاعات والانقسامات.
2. استمرار تدهور الوضع الاقتصادي وذلك وفقًا للمؤشرات الدالة عليه والمتمثلة في معدلات الدخل القومي، وحجم الدين العام، ومعدلات وفيات الأطفال، وارتفاع نسبة الفقر، وانخفاض معدلات الاستثمار، وارتفاع معدلات البطالة. إلى جانب الارتفاع المفاجئ للأسعار وانهيار وتدهور العملة الوطنية مع نمو وانتشار تجارة السوق السوداء.

3. ازدياد معدلات الفساد والمعاملات غير الشرعية بين عامة الناس دون وجود قواعد لهذا النمط من التعاملات التجارية، بالتواري مع عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المادية لمواطنيها مثل برامج الضمان الاجتماعي والمعاشات.

**ج. المؤشرات الدستورية**

يتناول هذا الجانب محورين اهتم الأول منها بضعف الدساتير ،وتناول العوامل المؤثرة في عملية وضع الدستور .

**1. ضعف الدساتير**

إن كثيرًا من القوانين في تلك الدساتير هي مجرد نصوص وأحكام منقولة عن أحكام غربية لا تتلاءم مع أوضاع وظروف المجتمعات التي نقلت إليها، إذ تم إيقاف العديد من تلك القوانين أو تم استبدالها، و نجد أن السمة الظاهرة في دساتير الدول العربية هي المباعدة بين النصوص الدستورية والواقع المجتمعي.

وإن ما مرت به الدول العربية بعد أحداث عام (2011) هو في حقيقة الأمر محنة الدستور أو المحنة السياسية ، التي تعود إلى الجهات الحاكمة التي هي في حقيقة الأمر غير مقتنعة في داخلها بأن الحكومات يجب أن تخضع للرقابة، وأن الحكام يجب أن يخضعوا للمساءلة، وأن الشعب هو مصدر السلطات، وأنه لا بُدَّ من وجود صيغة تعاقدية بين الحاكم والمحكومين لتحديد الحقوق والواجبات ، وبذلك فإن الظروف التي مرت بها الدول العربية أضعفت الدستور والحكم الدستوري ومن ثم إضعاف حكم القانون وإشاعة الحكم المطلق.

**2.العوامل المؤثرة في عملية وضع الدستور**

**تعتمد آليات وضع الدساتير على العوامل الآتية :-**

أ. مدى مشاركة القوى السياسية والاجتماعية في العملية التاسيسية واندماج أكبر عدد ممكن من القوى الفاعلة فيها .

ب. إقرار وتشريع ترسانة من القوانين المتعارضة مع بعضها البعض أو القوانين التي لا تتناسب مع النبية الإدارية لأجهزة الدولة، و القوانين التي تحمل في طياتها تفسيرات مختلفة وبالتالي تصبح محل خلاف وجدل بين القوى السياسية. وهذا ما يدلل عل وجود ترسانة من القوانين ولكنها غير مطبقة.

ت. وجود التوافق على النخب الحاكمة كهوية الدولة والمجتمع وشكل النظام السياسي والحريات العامة .

**د. المؤشرات أو الأسباب الاجتماعية**

يأتي فشل الدول على أصعدة متوازية، لا يمكن الإمساك بأيهما السبب وأيهما النتيجة، بمعنى أنه يمكن للفشل على الصعيد الاجتماعي أن يكون مسببًا لفشل على الصعيد الاقتصادي، وعليه تفشل المؤسسات السياسية في تدارك الفشل المترتب على الصعيدين السابقين، لتتصاعد احتمالات تدخل قوى خارجية في الدولة. وقد تبدأ دائرة الفشل بالعكس، بحيث تكون العوامل الخارجية هي نقطة البداية في حلقة الفشل، فإمّا أن تتسبب العوامل الخارجية فيه، أو أن تُعَزّز عوامل الفشل الكامنة داخل الدولة فتظهر أعراضها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسساتية، وتعد هذه النظرة نظرة واسعة فضفاضة تتضمن جوانب ومجالات متعددة ومتشابكة مما يضمن الحكم بالفشل على أي دولة، وهو بذلك يصبح لفظًا تحكميًّا غير موضوعي، مما دفع إلى تصميم مؤشرات قابلة للقياس تستطيع تقديم صورة أكثر تفصيلا لحالة الفشل تسمح بالحكم على شكل ودرجة ونمط الفشل وفق المؤشرات الاجتماعية[7]، ومن المؤشرات الاجتماعية :

1- تصاعد الضغوط الديمغرافية

ويعد واحدة من المؤشرات التي تدلل على فشل الدولة ويأتي الضغط الديمغرافي نتيجة سوء السياسة المتبعة من قبل الدولة، والتي تقوم على زيادة السكان ذلك لعدم اتباع سياسة ضبط النسل وعدم توعية السكان بمخاطر الزيادة السكانية غير المنظمة، إضافة إلى سوء التوزيع وتكون على مستويين سوء التوزيع السكاني حيث نرى مناطق تعاني من الانفجار السكاني ومناطق أخرى تفتقر إلى النسب السكانية وهذا مايجعلها تعيش حالة من عدم الاتزان ما بين عدد السكان وحجم الموارد المتوفرة في المنطقة ومساحتها، وهذا ما يدفع ويشجع على ظهور المناطق العشوائية التي تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الطبيعية من خدمات صحية وخدمات اجتماعية، ويجعل منها مناطق خارج سيطرة الدولة من ناحية السياسات المتبعة من قبل الدولة لشمولها بالخدمات، وثم تكون بيئة مناسبة للجريمة المنظمة وتوفر ملجأ آمنا للعناصر الخارجة على القانون ومن هذا الجانب أيضًا تكون خارج سيطرة الدولة.

أما المستوى الثاني لسوء التوزيع فهو التوزيع العمري حيث نرى الدول وفق هذا المؤشر ثمة ترابط ما بين وضع السكان العددي والنوعي والتوزيعي والتغيرات الاجتماعية[8] التي يشهدها المجتمع، فالارتباط مثلًا بين عدد السكان ومستوى معيشة الفرد، أو بين تركيبة الهرم العمري للسكان وعملية النمو الاقتصادي

---

[7] . الموسوعة السياسية ، الدولة الفاشلة ، دراسة متاحة على الرابط : https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%20%9A%8D%84%9D%88%9AF%D%8D%84%9D%7A%8/%D9A%8D%84%9D%4B%8D%7A%8D%81%9D%84%9D%7A%، الزيارة بتأريخ :2021/5/22.

[8] .عبد الله العوضي: التغيّر السكاني والعامل الاجتماعي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بتأريخ: 4ديسمبر2007، متاح على الرابط: https://www.ecssr.ae/reports_analysis/%D9%9A%D8%9BA%D%8AA%D%8D%84%9D%7A%8/%D8-%D1B%8D%1A-8%9D%86%9D%7A%8D%83%9D%3B%8D%84%9D%7A%8-84%9D%85%9D%7A%8D%9B%8D%84%9D%7A%8D%88%9%D/A8%9D%9B%8D%7A%8D%85%9AA%D%8AC%D%8D%7A%8D%84%9D%7A%8%D ، الزيارة بتأريخ : 2021/5/22.

والاجتماعي يبدو واضحًا للعيان، وله الكثير من الآثار التي يمكن أن تؤثر في حياة أي شريحة من الجماعات الإنسانية بالإيجاب أو بالسلب بحسب طبيعة هذه الآثار واتجاهها. ويقصد بالعامل السكاني تلك التغّيرات التي تطرأ على وضع السكان من ناحية الكثافة العددية أو التركيب العمري أو التوزيع النوعي لهؤلاء السكان.

وهكذا يعتبر حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم النوعي والعمري من العوامل المهمة في إحداث التغير الاجتماعي؛ فأي تعديل في هذه العوامل بأي جماعة إنسانية يترتب عليه حدوث تغير ما في الوضع الاجتماعي داخل هذه الجماعة. فقد يزداد السكان أو يقلون لظروف اجتماعية خاصة، وقد تتغير تركيبة السكان، تبعا للعامل الاقتصادي والثقافي.

وهذه العوامل بالنتيجة تؤدي إلى إحداث نزاعات مجمعية داخلية ومن ثم أن الدولة التي تعاني من هذه المشاكل تؤشر على أنها تنصف ضمن الدول الفاشلة.

2- الحركة السلبية والعشوائية للاجئين[9] أو الحركة غير النظامية للأفراد التي تخلق معها حالة طوارئ معقدة تنتج عنها اختلالات بيئية ووظيفية في بينة المجتمع ونتيجة لذلك تتنتج الأمراض، ونقص الغذاء والمياه الصالحة، والتنافس على الأرض ومشكلات أمنية للدولة، وتحدث هذه الحركة السلبية بسبب النزاعات الاجتماعية أو المذهبية والعرقية أو سوء توزيع الثروة أو نتيجة اختلال البيئة كنقص الماء في المناطق الزراعية والذي يؤدي إلى الهجرة من الريف إلى المدينة أو حدوث أمر طارئ يجبر السكان إلى الحركة السريعة والعشوائية - سقوط بعض المناطق بأيدي عصابات داعش الإرهابية- كل هذا الأسباب وغيرها تؤدي إلى الحركة السلبية والعشوائية للسكان الذين يصبحون فيما بعد لاجئين.

3- الميراث العدائي

ويعد واحدا من مهدادات الأمن الاجتماعي كونه مغروسا في المجتمع ويقسم أبناء البلد الواحد إلى عدة فئات متصارعة وإن لم يكن هذا الصراع ظاهرا للعلن، لكنه يكون أشبه بنار تحت الرماد، التي تشتعل بتوفر الظروف المناسبة أو بإزالة أسباب إخمادها وليس إطفائها بشكل تام، وهذه ما يحدث خللا في بنية المجتمع وبالتالي يجعله منقسما إلى فئات ترى نفسها مظلومة وتحمل في داخلها الحقد على الفئات التي تعتبرها مقربة من السلطة، وهنا تؤشر الدولة من ضمن الدولة الفاشلة كونها لم تسطع من القضاء على هذا الميراث، والأمثلة كثيرة في الوطن العربي، وهذه تحدث في الغالب نتيجة عدم عدالة السلطة في التعامل مع كافة أفراد المجتمع وفق نسق واحد.

4- الفرار الدائم والعشوائي

يحدث هذا نتيجة لما ذكر سابقًا في النقاط أعلاه وغيرها من الأسباب كحدوث حالة الحرب أو قيام النزاعات الطائفية والعرقية أو سياسة الدولة الدكتاتورية ويقصد به هجرة العقول، ورأس المال وهجرة الطبقة المنتجة ويؤدي هذا بالتالي إلى اختلال في بنية المجتمع داخل الدولة فإن هجرة المفكرين والأطباء وأساتذة الجامعات نتجية الظروف غير المستقرة تؤدي إلى خلل في بنية المجتمع وبالتالي هذا يوقف عجلة النمو والتطور بشكل وآخر، إضافة إلى أن نهضة المجتمعات تعتمد على الطبقة الوسط كونها هي الطبقة المثقفة التي تسعى إلى مواصلة نجاحها والمساعدة في تنمية الطبقة الفقيرة وتطويرها . وهناك نوع آخر من الهجرة

[9] . الموسوعة السياسية ، الدولة الفاشلة ، مصدر سبق ذكره.

وهو الاغتراب داخل المجتمع، بحيث يشعر الفرد المتعلم بالضياع في داخل مجتمعه نتيجة إلى اختلال موازين التفكير ورجحان للعادات والتقاليد المتخلفة ذات الصبغة القبلية.

**هـ. المؤشرات أو الأسباب الاقتصادية**

1. عدم انتظام معدل التنمية الاقتصادية أو غيابه، وعدم المساواة في توزيع فرص التعليم والعمل، وغياب المساواة بين الجماعات، يعتبر متغير التنمية أهم مؤشر لقياس درجة فشل الدول، وهذا راجع لارتباطه بالعديد من العوامل، فالتنمية الاقتصادية لها بعد مهم يتمثل في الأمن الاقتصادي وفقدان هذا الأخير يمكن أن يرتبط أساسًا بافتقاد الحقوق والحريات الديمقراطية، وعلى هذا الأساس نجد بأن التنمية الاقتصادية هي مفهوم معياري بالشعور الأخلاقي للناس (الحق والباطل)[10]، مما ينتج عن هذه تصاعد النزاعات والانقسامات المجتمعية.

2. استمرار تدهور الوضع الاقتصادي وذلك وفقًا للمؤشرات الدالة عليه والمتمثلة في معدلات الدخل القومي، وحجم الدين العام، ومعدلات وفيات الأطفال، وارتفاع نسبة الفقر، وانخفاض معدلات الاستثمار، وارتفاع معدلات البطالة. إلى جانب الارتفاع المفاجئ للأسعار وانهيار وتدهور العملة الوطنية مع نمو وانتشار تجارة السوق السوداء، وهذا ما يدفع لزيادة معدلات الفقر.
3. ارتفاع نسب ومؤشرات الفساد والمعاملات غير الشرعية بين عامة الناس دون وجود قواعد لهذا النمط من التعاملات التجارية، بالتوازي مع عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المادية لمواطنيها مثل برامج الضمان الاجتماعي والمعاشات.
4. مشكلة المديونية الخارجية، تعتبر مشكلة المديونية الخارجية أحد أكثر القضايا تعقيدًا التي تواجه الاقتصاد العالمي، نظرا لتداعياتها السلبية على الدول النامية بصفة عامة حيث تتمثل آخر الآثار السلبية الخارجية بالنسبة للدول النامية للمديونية الخارجية بالنسبة لبلدان العالم الثالث في شل جهود التنمية مع ارتفاع معدلات البطالة التي أصبحت تشكل تهديدًا للاستقرار الاجتماعي. وبالتالي تكون الدول النامية رهينة لسياسيات البنك المركزي والتي تتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول ورسم سياستها العامة.

**و. المؤشرات الفكرية**

1. انهيار البنية التعليمية

يعد التعليم أحد أهم الآليات في تكوين وتنشئة الأفراد على الحياة، والقدرة على التفكير والإبداع والنقد، لكي يُكّون ويَعدَّ مواطنًا قادرًا على إعمال العقل إلى أقصى درجاته في التعاطي مع الحياة والواقع المعاش. وهذا ما يجب أن يكون ، إما ما هو كائن فيتضح لنا من خلال غياب

[10] . أمارتياصن، ( ترجمة: شوقي جلال) ،التنمية حرية:مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،.2004 ،ط1،ص08.

الإستراتيجية الوطنية الحاكمة لعملية التعليم، إضافة إلى إخضاع التعليم لرؤية الحكومة[11]، وليس لرؤية الدولة، فمن المفترض أن الحكومة متغيرة، بينما الدولة ثابتة . ومن جانب آخر نرى انهيار وتهدم البنية التحتية للمؤسسات التعليمية بدءًا من التعليم الأولي وحتى التعليم الجامعي، وقدم الأبنية ، هذه الأسباب إضافة إلى أسباب أخرى تؤدي إلى انهيار البنية التعليمة وعلى عدة مستويات منها الفكرية حيث يقوم التعليم على الطرق التقليدية التحفيظية وليس الطرق الحديثة التحفيزية في التعليم التي تؤدي إلى نتائج إبداعية. وفي النهاية انهيار المؤسسة التعليمية يؤدي إلى انهيار الدولة في المستقبل وفق هذه المؤشر.

2. ضعف الناتج الفكري

إن النتاج الفكري يكون معدوما أو شبه معدوم، ذلك لعدم اهتمام الحكومات بهِ، وقلة عدد مراكز الدارسات الفكرية والتأريخية والسياسية بالإضافة إلى أن ما موجود من مراكز دراسات خاضع لسيطرة الدولة وعددها قليل لا يرتقي لحجم متطلبات الحركة العلمية، إضافة إلى غياب أو ضعف حركة الترجمة للكتب العلمية والثقافية فمثلًا: إن سُكان الدول العربية الذين يتجاوز عددهم (270) مليون نسمة لا يترجمون سنويًا سوى (475) كتابًا، في حين تترجم إسبانيا التي لا يتجاوز تعداد سكانها (38) مليون نسمة أكثر من (10) آلاف عنوان سنويًا[12]. والعكس صحيح فلا يوجد اهتمام عالمي بترجمة النتاج الفكري العربي كونه لا يرتقي إلى مستوى النتاجات العلمية في دول العالم المتقدم، حيث إن أعداد الكتب العربية التي تترجم إلى لغات أخرى ضئيلة للغاية تعجز عن أن تتحول إلى ظاهرة ثقافة صحية؛ وعن تقرير التنمية الإنسانية العربية فإن متوسط عدد الكتب المترجمة في العالم العربي هو (4.4) كتب لكل مليون مواطن سنويًا، بينما يحظى نصيب كل مليون مواطن في المجر بنحو (519) كتابًا سنويًا، كما يبلغ نصيب كل مليوني إسباني في العام (920) كتابًا . وهذا واحد من أهم مؤشرات ضعف الدول كون أن بناء بنية ثقافية قوية ومستقرة يؤدي إلى بناء شعب مثقف و مستقر ، بالتالي يؤدي إلى بناء دولة حديثة تواكب الحياة العصرية .

## ز. المؤشرات الثقافية

1. انتشار الأمية (الإلكترونية)

مصطلح محو الأمية من المصطلحات المألوفة لدى جميع الناس تقريبًا، حيث تكاد لا تخلو بلد من وضع دورات وبرامج متخصصة لمحو الأمية، ولكن أصبح لهذا المصطلح مؤخرًا مؤشرات عدة تطورت مع تطور العالم على مختلف الأصعدة[13]، ونتعرف في هذه الورقة على كل من المعنيين التقليدي والحديث لمفهوم هذا المصطلح ومن هنا ينقسم مفهوم الأمية إلى نوعين

---

[11] . للمزيد أنظر : د. فيصل الغويين: في أسباب انهيار التعليم في الأردن، مقال منشور بتأريخ 4/26/ 2015، متاح على الرابط: https://www.ammonnews.net/article/228023 ، الزيارة بتأريخ : 5/27/ 2021.

12 . محمود سلامة محمود الهايشة: هل ضعف الثقافة وقلة الإنتاج الفكري العربي : سبب ضعف الترجمة من العربية للغات الأجنبية الأخرى ؟!!، الحوار المتمدن العدد: 6408 في 2019/11/14، الزيارة بتأريخ :2021/5/27.

[13] . للمزيد انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، متاح على الرابط: https://ar.unesco.org/themes/literacy ، تأريخ الزيارة : 2021/5/27.

أ.**أمية الأبجدية** :وتعني عدم معرفة القراءة والكتابة والإلمام بمبادئ الحساب الأساسية ويعرف الإنسان الأمي بانه كل فرد بلغ الثانية عشرة من عمره ولا يلم إلمامًا كاملًا بمبادئ القراءة والكتابة والحساب بلغة ما، ولم يكن منتسبًا إلى مدرسة أو مؤسسة تربوية وتعليمية .

ب.**الأمية الحضارية (الإلكترونية)** :وتعني عدم مقدرة الأشخاص المتعلمين على مواكبة معطيات العصر العلمية والتكنولوجية والفكرية والثقافية والفلسفية الإيديولوجية والتفاعل معها بعقلية دينامية قادرة على فهم المتغيرات الجديدة وتوظيفها بشكل إبداعي فعال يحقق الانسجام والتلاؤم مابين ذواتهم والعصرالذي ينتمون إليه مؤمنين في ذات الوقت بمجموعة من العادات والتقاليد والمعتقدات الفكرية والممارسات السلوكية والمبادئ والمثل الاستاتيكية الجامدة التي تتعارض وطبيعة الحياة المتجددة على الدوام والتوافق. وأن انتشار الأمية بنوعيها واحد من المؤشرات التي تدل على ضعف الدولة والعكس صحيح.

2. تراجع أو انهيار الثقافة

إنّ المرءَ يقف اليوم مشدوهًا أمام مقولة "ابن خلدون" في مقدمته الشهيرة، التي رأى فيها: «أنّ الثقافة تزدهر في عهد انهيار الدولة»[14]، وهي لم تتطابق مع حال زماننا. حيث شهدنا ونشهد انهيار العديد من الدول، ولم نشهد ازدهارًا للثقافة في هذه الدول. وهذه الدول ليست قليلة، ويأتي هذا نتيجة أن المؤسسات الثقافية هي تحت سلطة الحكومات فهي تعمل لصالح السلطة وليس مبينة على أسس صحيحة لتعزيز الأطر الثقافية لصالح الدولة لذلك لم نشهد في الدول الضعيفة نتاجا ثقافيا ونرى أن ما هو أُنتج هو ثقافة هشة تمجّد السلطة، وليست ثقافة تقود إلى التنوير كما هو في الدول الحديثة. وبالتالي نشهد ارتفاع أو طغيان العادات والتقاليد القبلية (الفكر القبلي) لسود وتراجع الثقافات الحضارية المدنية ومن ثم انتشار الثقافات الفرعية على الثقافة والهوية الوطنية ، وتحل القبيلة محل الدولة في حل الخلافات وتسوية المنازعات بين الأفراد.

**المطلب الثالث: تأثير المؤسسات السياسية الرسمية على الدولة الرخوة**

إن عناصر المؤسسة السياسية مترابطة ومتكاملة على المستوى الداخلي، إذ يوجد داخلها مجموعة كبيرة من الأعضاء، ولكل منهم دور يؤديه، وتكون هذه الأدوار مكملة لبعضها، ويكون استمرار هذه المؤسسات ونموها مرهونًا بأداء تلك الأدوار .

---

[14] . سعيد الشيخ: انهارت الدولة.. لماذا لم تزدهر الثقافة ، القدس العربي ، 18 أكتوبر 2020، متاح على الرابط: https://www.alquds.co.uk/%D8%AA-%D8%B1%D8%A7%D8%87%D9%86%D9%7A%8D%87%9D%86%9D%7A%8D%84%9D%88%9AF%D%8D%84%9D%7A%8D-%D7A%8D%0B%8D%7A%8D%85%9D%84%9D%84%9-%D8%AA%D%8D%2B%8AF%D%8D%87%9B%8D%1B%8D%7A%8D%82%9AB%D%8D%81%9D%7A%8D%9A%8D%F9%8D/ ، تأريخ الزيارة : 2021/5/27.

وتكون عملية التكامل والتأثير في أعضاء المؤسسة الواحدة - والأهمية الكبيرة المسلطة على أي جزء – واضحة في حالة إخفاق أي عضو من الأعضاء في أداء واجباته، وابتعاده عن تحقيق هدف المؤسسة السياسية العام – لا سيَّما إذا كان عضوًا يشغل مركزًا مؤثرًا وكبيرًا – وسواء أكان بطريقة قصدية أو غير قصدية فإنه يؤثر في المؤسسة، وهيكلها وبنائها العام، وممكن أن يؤدي إلى ضعف هذه المؤسسة وتدهورها ، وعدم قدرتها على مجابهة أي حدث طارئ ، أو أي عدوان يريد إخفاقها لمصالح معينة .

وبحكم طبيعة البشر التي تجعل وجودهم في تنافس وتصارع مستمر سواء أ كان ذلك مع الطبيعة أم مع البيئة الاجتماعية ، فإن هذا التجمع يحتاج إلى نوع من التنظيم على سلوك الأفراد والجماعات[15].

**أولا :- المؤسسات السياسية الرسمية**

يعد مونتيسيكيو من الكتاب السياسيين البارزين في فرنسا ، واشتهر بكتابه ( روح القوانين ) الذي جمع فيه تأريخ أنظمة الحكومات وأنواعها ومساوىء كل منها ومحاسنه، وقد ميز مونتيسيكيو ثلاثة أنواع من الحكومات هي : ( الجمهورية والملكية والاستبدادية )، وذكر في كتابه أيضًا نظريته الشهيرة في وجوب انفصال سلطات الحكومة الثلاث : (التشريعية والتنفيذية والقضائية) عن بعض انفصالًا تامًا لضمان الحرية والعدل[16].

وكان تأثير كتاب روح القوانين عظيمًا على أوروبا ، إذ إنه أول من استخدم طريقة المقارنة لهذه المؤسسات ، ولاحظ تأثير العوامل الطبيعية في علاقتها مع قوانين البلاد ، وأول من نظر إلى الحقائق الاجتماعية في أنحاء العالم جميعها ، متمثلة في الطبقات والجماعات ، ثم بحث بشكل واضح وقطعي كيفية الكشف عن أسباب وجود مجموعة من الحوادث التأريخية المعقدة ، والمؤسسات الاجتماعية والسياسية وتوضيحها[17].

ويتوقف نشاط هذه المؤسسات ـ الذي يدور جميعه حول هدف واحد هو تنظيم المجتمع ـ وعملها على وجود سلطة ، وهذه السلطة هي التي تصنع القانون وتنفذه بوساطة المؤسسات أو السلطات الثلاث :

( التشريعية التنفيذية القضائية )[18].

فالسلطة التشريعية لها أدوار مهمة في الدول جميعها ، مع وجود اختلافات من حيث : التفصيل ونطاق السلطة ، وتختلف باختلاف النظم السياسية[19]، إذ تقوم بتشريع قوانين الدولة وإلغاء ما هو غير متجاوب مع

15 . مليحة عوني القصير و د . معن خليل عمر: المدخل إلى علم الاجتماع، مطبعة جامعة بغداد، سنة 1981، ص 345 .
16 . محمد محمد صالح: تأريخ أوربا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية، مطبعة الجاحظ للطباعة والنشر، 1982، ص 594 .
17 . محمد طه بدوي: تنظير السياسة، المكتب المصري الحديث، 1968، ص 49.
18 . صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي . أسسه، أبعاده: مطبعة دار الحكمة – بغداد، 1990، ص 201 .
19 . محمد عبد المعز نصر: في النظريات والنظم السياسية ، دار النهضة الاجتماعية ، بيروت ، 1973 ، ص 536 .

الزمن والعمل على جعل القوانين تتناسب مع الظروف الحديثة المتغيرة ، كما تمتلك هذه السلطة ـ في كثير من الدول ـ صلاحية كاملة أو جزئية لتعديل دستور الدولة ، كما تمارس سلطات مختلفة ليس من الضروري أن تكون أعمالا تشريعية صرفة[20]، ويتاح للسلطة بهذه الوظيفة تكوين قواعد الحق الموضوعية وإيجادها إذ إن قواعد القانون هي مكرسة لمتابعة سلوك الأفراد في المجتمع لضمان المصلحة العامة التي يتوخاها النظام السياسي[21]. وتقوم السلطة التشريعية أيضا بمراقبة مالية الدولة بوساطة إقرار الميزانية التي تعدها السلطة التنفيذية والحكم في نظام الضرائب ، وفي النفقات العامة العسكرية والمدنية ، وتملك حق استدعاء سكان الدولة جميعهم ومواطنيها المدنيين والعسكريين واستجوابهم في التهم الموجهة إليهم[22].

وتعد المؤسسة التنفيذية ذات أهمية كبيرة وموضع نظر في أغلب دول العالم الثالث ، إذ إن رئيس السلطة التنفيذية هو حاكم الدولة والمهيمن على سياستها العامة وممثلها في الخارج ، وتأتي أهميتها أيضًا من سيطرتها المباشرة على الأجهزة العسكرية والدبلوماسية والأمنية والمالية، وعلى الأجهزة الإدارية كافة التي تضخمت كثيرًا في الآونة الأخيرة بسبب توسيع برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والمالية التي أمّنتها ظروف الحياة الحديثة[23]، مع العلم أن السلطة التنفيذية تختلف من حيث : التشكيل والممارسة من دولة إلى أخرى، فرئيس السلطة التنفيذية قد يكون ملكًا أو رئيس جمهورية أو رئيس وزراء أو قائدًا عسكريًا أو أميرًا .

إن حاجة المجتمع البشري إلى قواعد لا تتأتى بمجرد وضعها بل بتنفيذها[24]، ويعتمد عليها المجتمع من أجل استقراره ، إذ تقوم هذه السلطة بفرض النظام العام والأمن في الدولة ومعاقبة مخالفي القوانين الذين امتنعوا عن الامتثال لهذه القوانين ، ومن أجل منع انتشار الفوضى وانتشار الجرائم والانحرافات بكثرة مما قد يعرض المجتمع إلى وضع غير مستقر .

وتحتاج هذه السلطة للقيام بوظائفها إلى وكلاء ومدراء ينوبون عن الرئيس في القيام بهذه الوظائف ، وتمتلك هذه السلطة الحق لرئيسها أن يعين القضاة ، وتمتلك المرونة في إطلاق الحكم أو العفو عنه ، أو تخفيف الحكم بما تراه مناسبًا لحرية الفرد ، وخدمة المجتمع .

أما السلطة القضائية فتعد صاحبة أسلوب الثواب والعقاب ، ومن وظائف الدولة تحقيق العدالة التي تسعى كل الأنظمة السياسية لتحقيقها ، وإن تحقيق العدالة في الدولة يعتمد أساسًا على وجود سلطة قضائية مستقلة ، تمارس أعمالها بعيدا عن السلطة التنفيذية والتشريعية[25].

---

20 . رايموند كارفيلد كيتيل: العلوم السياسية، ج ثاني / ترجمة د. فاضل محمد زكي وآخرون، مكتبة النهضة – بغداد، ص 144 .

21 . حسان شفيق العاني: الأنظمة السياسية المقارنة، مطبعة المعارف – بغداد، 1980 ، ص 25 .

22 . نظام بركات وآخرون: مبادئ علم السياسة ،مكتبة العبيكان ، ط ثانية ، 2001، ص 213 .

23 . نظام بركات وآخرون، مصدر سابق، ص 214 .

24 . كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان، 1987، ص 245 .

25 . نظام بركات وآخرون، مصدر سابق، ص 218 .

وتقوم هذه السلطة بمهمة تطبيق القوانين والدساتير المكتوبة لقضايا معينة ، وهي تقرر الحقائق في كل قضية ، والقوانين التي يجب تطبيقها عليها[26] ، ومن خلال الواجبات والأدوار التي لها ، نجد التفاعل واضحًا بين كل من السلطة القضائية والتنفيذية والتشريعية على الرغم من استقلال كل واحدة عن الأخرى ، لأنّ هذه القوانين تحتاج إلى مكان أو جهة تباشر عملية التطبيق ، لأنّ من مهامها فصل المنازعات بين أفراد المجتمع ، إذ إن استمرار هذه المنازعات داخل المجتمع ، وعدم وجود قوانين وجهة مسؤولة تطبق هذه القوانين والعقوبات ، سيكلف المجتمع كثيرًا من الخسائر المادية والاجتماعية والنفسية ، من هنا كان هدف هذه السلطة ( المحاكم ) هو حل الصراع ، وما يوضح هذا التفاعل بين هذه السلطات ـ المتفقة على هدف واحد هو : خدمة المجتمع والمحافظة على الأمن والاستقرار، هو عند وقوع جريمة ما يتم الحد منها بمساعدة هذه السلطات جميعها، فالتشريعية تسن قوانين خاصة بهذه الجريمة وأنواعها ويتم مراقبة هذه الجرائم وتنفيذها من قبل المؤسسة التنفيذية، وبعد التأكد من وقوع هذه الجرائم يتم تطبيق العقوبة على المجرم في المحاكم الخاصة بذلك وهذا من وظيفة السلطة القضائية .

## ثانيا. تأثير الموسسات على الدولة الرخوة

تتفتت مؤسسات الدولة الوطنية أو تتراجع قدراتها لتعجز عن فرض حكم القانون وتعميم مبدأ مواطنة الحقوق المتساوية وتهميش الكيانات الأولية المذهبية والعرقية والقبلية والطائفية كمهمات تحديثية مركزية لا وجود للدولة دونها. وتهيمن قيادات ونخب حاكمة توظف المتبقي من أدوات الدولة إما للتوزيع غير العادل للموارد العامة على المواطنين أو للسيطرة الأمنية على المجتمع وتهديد المواطنين بالقمع حال الامتناع عن تقديم فروض الولاء والطاعة للحكام.

فقوة الدولة نابعة من قوة مؤسساتها والعكس صحيح، وقوة المؤسسات نابع من طبيعة النظام السياسي القائم. فإذا كان ديمقراطيا فإن قوة الموسسة تكمن في مدى استقلاليتها وفصل صلاحياتها ومهامها عن المؤسسات الأخرى سواء أكانت تشريعية أم تنفيذية أم قضائية .

أما في النظم غير الديمقراطية فإن قوة المؤسسة تنبع فيها من عدة عوامل وأهمها مدى استقلالية السلطة وآلية تولي المناصب فيها أن تكون على وفق آلية إدارية بعيدًا عن ولاء الشخص إلى السلطة السياسية وقربه أو بعده عنها .

ومن جانب آخر إن قوة المؤسسة تكمن في مدى احتكارها إلى القوة المشروعة وفق الدستور والتزامها بالقوانين وعدم خروجها عن السياقات القانونية واللوائح الإدارية .

تسعى الحكومة من خلال الأهداف إلى تحقيق رفع الكفاءة أداء المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات

26 . كمال المنوفي ، مصدر سابق، ص 260.

ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة[27] ويمكن إجمال الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تطبيق نظم الحكومة بما يأتي:

1. تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية.
2. تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة.
3. تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة.
4. زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.

أما الدول الضعيفة أو الفاشلة فتتسم بانهيار القانون والنظام العام حيث تفقد مؤسسات الدولة احتكارها لشرعية استخدام العنف وتكون غير قادرة على حماية مواطنيها أو تستخدم أدوات العنف الشرعي لقمع المواطنين وإرهابهم .تتسم الدول الضعيفة والفاشلة أيضًا بقدرة ضعيفة أو متلاشية على تلبية حاجات المواطنين ورغباتهم والعجز عن توفير الخدمات العامة الأساسية وضمان رفاه المواطنين والإخفاق في دعم النشاط الاقتصادي، كما أنها وعلى المستوى الدولي تفقد المصداقية وينظر إليها كمصدر تهديد للأمن أولاستقرار العالميين. أما الدولة المنهارة فهي صيغة متطرفة من صيغ الدول الضعيفة والفاشلة وتتميّز بوجود فراغ في السلطة حيث تصبح الدولة مجرد بقايا وجود جغرافي ويحصل المواطنون على السلع السياسية والعامة من خلال وسائط خاصة ويصير الأمن موازيًا للقوة[28].

تتفتت مؤسسات الدولة الوطنية أو تتراجع قدراتها لتعجز عن فرض حكم القانون وتعميم مبدأ مواطنة الحقوق المتساوية وتهميش الكيانات الأولية المذهبية والعرقية والقبلية والطائفية كمهمات تحديثية مركزية لا وجود للدولة دونها .وتهيمن قيادات ونخب حاكمة توظف المتبقي من أدوات الدولة إما للتوزيع غير العادل للموارد العامة على المواطنين أو للسيطرة الأمنية على المجتمع وتهديد المواطنين بالقمع حال الامتناع عن تقديم فروض الولاء والطاعة للحكام[29].

**الخاتمة**

أصبحت المؤسسة أداة مفيدة لممارسة السلطة والحفاظ على الوضع العام للدولة خاصة في ظل النظم الديمقراطية حيث إن السلطة تكون موزعة بين عدة مؤسسات وليست محتكرة بيد الرئيس، كما أن السلطات التي تمتع بها تلك المؤسسات تمكنها من الحفاظ على النظام العام والحيلولة دون انهيار الدولة، وهذا ما يعطيها

---

[27]. مناور حداد: دور حكومة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول حول حكومة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2008، ص10.

[28] .عمرو حمزاوي: الدولة الضعيفة ، مقال تحليلي، مركز مالكوم كير- كارنغي للشرق الأوسط ، بتأريخ 7 آب 2018، متاح على الرابط: https://carnegie-mec.org/76991/ar-pub-07/08/2018 .

[29] . عمرو حمزاوي ، مصدر سبق ذكره.

من القوة في ممارسة صلاحيتها في التنفيذ والتشريع والرقابة والفصل في منازعات السلطات والشواهد على ذلك كثيرة .

كما أن بعض الدولة التي لا تمتلك نظاما ديمقراطيا عريقا لكنها تمتلك بناء مؤسسيا قويا مبنيا على عقيدة الإخلاص للدولة فقط ومثال ذلك دور المؤسسة العسكرية المصرية عندما أطاحت بحكومة مرسي حينما شعرت أن بقاءه في السلطة سوف يهدد الأمن والسلم المجتمعي. كذلك دور المؤسسة العسكرية الجزائرية التي لعبت في الحفاظ على النظام العام والأمن الوطني بعد وفاة الرئيس "عبد العزيز بو تفليقة" وتصاعد وتيرة الاحتجاجات. حيث أجرت الانتخابات ومن ثم سملت رئاسة الدولة إلى السلطات المدنية المنتخبة بشكل سلمي وسلس.